بيان صحفي

حظر

لا يسمح باقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخصيها
في الصحافة أو الإذاعة أو وسائط الإعلام الإلكترونية قبل يوم
20 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

TAD/INF/PR34

20 November 2001

تقرير جديد للأونكتاد يتوقع محافظة التجارة الإلكترونية على دورها الريادي في النمو الاقتصادي؛

ويحذر من تعرض البلدان التي فاتها الركب لخطر اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب

ملاحظة من المحررين: يوجد بيان صحفي ذو صلة يتناول تأثير التجارة الإلكترونية في البلدان النامية والفرص التي تتيحها لها.

يفيد *"تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2001*[(1)]" الصادر اليوم عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات ستواصلان دفع عجلة النمو العالمي على الرغم من التشاؤم الراهن إزاء الحالة الاقتصادية.

---

(1) يمكن الحصول على **تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2001** (رقم المبيع E.01.II.D.30, (ISBN 92-1-112541-3) بسعر اللائحة البالغ 40 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة أو بسعر خاص قدره 15 دولاراً في البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية، من www.un.org/publication; United Nations Publications Sales Section, Palais des Nation, CH-1211 Geneva 10, Switzerland, tel: +41 22 907 2606/2613, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@unog.ch; أو من United Nations Publications, Two UN Palza, Room DC2-853, New York, NY 10017, USA, tel: +1 212 963 83 02 or +1 800 253 96 46, fax: +212 963 34 89, e-mail: publications@un.org.

كما يحذر التقرير، الذي يستعرض اتجاهات التجارة الإلكترونية ويناقش أثرها في الاقتصاد العالمي وفي قطاعات اقتصادية كالسياحة والتمويل، من النتائج السلبية التي يمكن أن تترتب إذا ما ازداد تخلف البلدان النامية عن العالم الصناعي في المجال التكنولوجي. وينظر

التقرير في المسائل القانونية والتنظيمية الناجمة عن حلول العصر الإلكتروني، والغرض الرئيسي منه أن يكون دليلاً للبلدان النامية تسترشد به في تطبيق الثورة الرقمية لديها.

ويذهب التقرير إلى أن "النموذج الاقتصادي الجديد" الذي يقضي بأن تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة معدلات نمو لا تنطوي على أي تضخم كان على ما يبدو من "أولى ضحايا انهيار شركات الإنترنت". ولكن حتى بعد الانهيار واصلت التجارة الإلكترونية نموها. ولئن كشف انهيار سوق نازداك للأوراق المالية والكثير من شركات الإنترنت الناشئة عن زيف بعض الخرافات المحيطة بـ "الاقتصاد الجديد"، فإن هذا الانهيار لا يمس بأثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد في الأمد البعيد.

التأثير الاقتصادي للتجارة الإلكترونية

بالرغم من الإجماع العام حول التأثير الإيجابي للتجارة الإلكترونية على أداء قطاع الأعمال إلا أن مدى تأثيرها في نمو الاقتصاد الكلي، وفي نمو الإنتاجية بوجه خاص، ما يزال موضعا للشك ومثاراً للجدل. ففي الثورات التكنولوجية السابقة، ساعدت مكاسب الإنتاجية في الأمد البعيد على تحسين مستوى المعيشة - وهذا واحد من أهم أهداف التنمية.

وشهدت الولايات المتحدة، التي تقود العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية، أداءاً اقتصادياً باهراً منذ عام 1995، ولا سيما في نمو الإنتاجية. ويفيد التقرير أن جانباً كبيراً من تسارع النمو في الإنتاجية "هيكلي ويعزى إلى التغيرات التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت عبر ما أدخلته من تحسينات في جميع جوانب التنظيم والإنتاج والتمويل والتسويق والنقل والإمداد على صعيد الشركات". ويتنبأ الأونكتاد بأن "تستمر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم نمو الإنتاجية السريع"، ويورد التقرير مجموعة من الأسباب لذلك: '1' من المتوقع استمرار الهبوط الحاد في التكاليف المصاحبة لتطوير قدرات الحوسبة لعدة سنوات؛ '2' لا تزال معظم المؤسسات في طور أقلمة أنظمتها الداخلية وطرق عملها بما ينسجم مع متطلبات تحقيق الاستفادة الكاملة من الإنترنت؛ '3' "حتى لو لم يستمر نمو الإنتاجية بالوتيرة المذهلة التي سُجلت مؤخراً في الولايات المتحدة، فإن على بقية دول العالم بذل جهوداً ضخمة للحاق بالركب في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد الأعمال التجارية".

ويبين التقرير العديد من البلدان النامية ستفشل في إحراز أي نمو في الإنتاجية إذا لم تدرك ركب العالم الصناعي في مجال التكنولوجيا. وفي سبيل تقييم الأثر الاقتصادي الواسع النطاق للتجارة الإلكترونية والنتائج المترتبة على إدراك البلدان النامية أو عدم إدراكها الركب، أجرى الأونكتاد تحليلاً كمياً قائماً على سيناريوهين: السيناريو الأول هو تخلف البلدان النامية تكنولوجياً، والسيناريو الثاني هو لحاقها بالبلدان المتقدمة. وينصب تركيز التحليل على وفورات التكاليف ويفترض أن التجارة الإلكترونية يمكن أن تخفض تكلفة الخدمات، ولا سيما في تجارة التجزئة وتجارة الجملة والنقل وخدمات المال والأعمال. ويحاكي التحليل الوفورات في تكاليف الخدمات باعتماد سيناريو لنمو الإنتاجية يراعي تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج

المحلي الإجمالي والرفاهية والأجور ومعدلات التبادل التجاري. وهذا التحليل هو تطبيق فريد لنموذج محوسب للتوازن العام على التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي.

ويذهب التقرير إلى أن البلدان المتقدمة ستحقق بمقتضى السيناريو الأول مكاسب في الرفاهية قدرها 117 مليار دولار فيما سيخسر العالم النامي (باستثناء آسيا) 726 مليون دولار. أما منطقة آسيا فتحقق من جهتها مكاسب قدرها 802 مليون دولار، تعزى في جانب كبير منها إلى قطاع خدمات النقل. وبالإضافة إلى الخسائر في الرفاهية وفي الناتج المحلي الإجمالي، ستشهد البلدان النامية أيضاً تراجعاً في الأجور وتدهوراً في معدلات التبادل التجاري. ولذلك، يمكن أن تؤدي التجارة الإلكترونية في حقيقة الأمر إلى توسيع الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية بدلاً من تضيقها.

إن نظرة إلى قائمة الهالكين والناجين في أزمة شركات الإنترنت تظهر أن قيمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنمية لا تكمن في النصيب الذي يمكن أن يحرزه هذا القطاع في الاقتصاد العالمي (وهو نصيب ضخم من غير شك) بقدر ما تكمن في التغيرات التي ستحدثها هذه التكنولوجيا في عمل المؤسسات في الاقتصادات التي تأخذ بها.

- تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2001، الأونكتاد

ويرى السيناريو الثاني، أن البلدان النامية إذا استطاعت إدراك البلدان المتقدمة من حيث الإنتاجية فإنها ستتمكن من زيادة الإنتاج والأجور والرفاهية. فعلى سبيل المثال، يؤدي نمو الإنتاجية بنسبة 1 في المائة في قطاع الخدمات في آسيا إلى تحقيق مكاسب في الرفاهية قدرها 12 بليون دولار، ونمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4 في المائة، وزيادة الأجور بنسبة 0.4 في المائة، ونمو صادرات الخدمات بنسبة 2 إلى 3 في المائة (انظر الجدولين 1 و2). وتتيح التجارة الإلكترونية خفض التكاليف وزيادة الكفاءة واختصار الوقت والمسافات وتصبح بذلك أداة هامة من أدوات التنمية.

الجدول 1- الأثر المترتب في الرفاهية على زيادة قدرها 1 في المائة في الإنتاجية في البلدان المتقدمة فقط (بملايين الدولارات)							
	الخدمات التجارية (1)	النقل الجوي (2)	النقل البحري (3)	أشكال النقل الأخرى (4)	الخدمات المالية (5)	خدمات الأعمال (6)	الخدمات (1) إلى (6)
البلدان المتقدمة	47 942	3 365	2 896	17 238	12 071	35 081	117 869
أوروبا الشرقية	55 -	13-	21	11	8-	53-	93-
آسيا	121-	130	528	261	8-	1	802
أمريكا اللاتينية	197-	5-	83	19-	52-	123-	301-
أفريقيا	45-	4-	69	40-	12-	5	23-
بقية العالم	196-	38-	96	8-	56-	124-	309-

المصدر: الأونكتاد، تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2001.

الجدول 2- الأثر المترتب في الرفاهية على زيادة قدرها 1 في المائة في الإنتاجية في كل منطقة من المناطق النامية فقط (بملايين الدولارات)							
	الخدمات التجارية (1)	النقل الجوي (2)	النقل البحري (3)	أشكال النقل الأخرى (4)	الخدمات المالية (5)	خدمات الأعمال (6)	الخدمات (1) إلى (6)
أوروبا الشرقية	664	89	56	345	122	492	1 770
آسيا	3 601	1 914	1 530	2 389	863	1 706	12 012
أمريكا اللاتينية	1 920	1 199	860	1 439	949	1 236	7 614
أفريقيا	1 214	144	139	1 214	233	383	2 663

المصدر: الأونكتاد، تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2001.

النزاعات في الفضاء الحاسوبي

يفيد التقرير بأنه: "إذا كانت شبكة الإنترنت مجرد 'فضاء' (فضاء حاسوبي) فإنه فضاء خالٍ من الحدود ولا يعني فيه القانون الدولي الخاص شيئاً لأن قواعد هذا القانون موضوعة لأجل نُظُم وحدود قانونية مختلفة". ومن بين القضايا الشائكة التي يطرحها حلول عصر الإنترنت والتجارة الإلكترونية ما يلي: ما هي القانون المفروض تطبيقه لتنظيم التجارة الإلكترونية؟ وما هي السلطة التي لها ولاية على النزاع؟ وما هو المحفل المختص للنظر في النزاع؟ وهل القرار واجب الإنفاذ؟

ومن القضايا الأخرى التي تشكل تحدياً لصناع القرار، قضية حماية الخصوصية الفردية وحقوق المستهلكين نظراً إلى غياب اتفاقات دولية وآليات عبر وطنية لتسوية المنازعات موضوعة خصيصاً للمعاملات الإلكترونية.

ويثير ذلك كله تشوشاً في مجالات شتى مثل فرض الضرائب والرسوم الجمركية، والمركز القانوني للتوقيع الإلكتروني، والتمييز بين المنتجات والخدمات. فمن تُفرض عليهم الضرائب وأين وعلى أي أساس؟ وتعمل التجارة الإلكترونية حالياً في بيئة معفية من الضرائب والرسوم، وفي إطار قانوني وتنظيمي غير واضح المعالم، وتستدعي هذه الحالة تعاوناً عاجلاً بين الحكومات لاستجلاء الأمور.

وتتوقف ضريبة الدخل إلى حد بعيد على ما إذا كان للشركة التجارية "مقر دائم" في البلد أم لا. واتفقت البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أن موقعاً على شبكة الإنترنت لا يشكل في ذاته مقراً دائماً، في حين أن الحاسوب المزوِّد لشبكة الإنترنت يمكن أن يشكل مقراً دائماً إذا كانت تملكه شركة تجارية تمارس أعمالها من خلاله. إلا أن التقرير يفيد أن "مقترحات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لم تولِ اهتماماً يذكر لشواغل البلدان النامية في ميدان فرض الضرائب على التجارة الإلكترونية"، ويلاحظ التقرير أيضاً وجود "فوارق رئيسية" بين نهج الاتحاد الأوروبي ونهج الولايات المتحدة إزاء القواعد الضريبية الدولية الخاصة بالتجارة الإلكترونية. وفيما يتعلق بضرائب الاستهلاك، مثل ضريبة القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات، يزداد الاتجاه إلى فرض الضرائب في مكان الاستهلاك. وهذا من شأنه أن يكون في صالح البلدان النامية التي يعتمد معظمها اعتماداً كبيراً على هذه الضرائب لإعداد ميزانياتها الحكومية والتي ستكون مستورداً صافياً للتجارة الإلكترونية في الأمد المتوسط.

وعلى الرغم من عدم فرض رسوم جمركية في الوقت الحاضر على الاتصالات الإلكترونية، فإن هذه المسألة محل نقاش مكثف في منظمة التجارة العالمية، حيث يؤيد عدد من البلدان تهيئة بيئة معفية من الرسوم للتجارة الإلكترونية ويعرب البعض الآخر عن قلقه إزاء احتمال خسارة إيرادات إذا ما جرى إعفاء المنتجات المستوردة من رسوم جمركية كانت تُفرض عليها سابقاً. وقد تصل الخسائر الضريبية المحتملة على التعريفات الحدودية وغيرها من الرسوم المفروضة على الواردات الرقمية إلى 8 بلايين دولار في العالم أجمع. وإذا كان هذا الرقم يقل

في المتوسط عن 1 في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية فإن الخسائر التعريفية ستكون أكبر كثيراً في البلدان النامية.

ازدهار الأسواق الإلكترونية والتمويل الإلكتروني بين الشركات

يُتوقع لأسواق المعاملات الإلكترونية بين الشركات التي فاق حجمها حجم التجارة الإلكترونية بين الشركات والمستهلكين أن تؤدي دوراً أعظم شأناً في المستقبل، بحيث تصبح أهم عنصر منفرد من عناصر التعامل بين الشركات بحلول عام 2004. ومن المتوقع أن تبلغ قيمة مبيعات الاتصال الإلكتروني المباشر بين الشركات في الولايات المتحدة 3 تريليون دولار بحلول عام 2004، من ضمنها 1.5 تريليون دولار من المبيعات التي ستمر عن طريق أسواق المعاملات الإلكترونية بين الشركات. (إلا أن التقرير يشير إلى تراجع هذه التقديرات في حال حدوث تباطؤ اقتصادي). ومن المرجح أن تسجَّل أعلى مستويات النمو في أسواق المعاملات الإلكترونية بين الشركات في قطاعات مثل الحواسيب والإلكترونيات، والمرافق، والسيارات، والصناعة البتروكيميائية والورقية، والمنتجات المكتبية، والأغذية والزراعة. كما ستشهد هذه الأسواق عمليات اندماج وتشكيل تحالفات استراتيجية ومزيداً من التركيز على توفير منتجات وخدمات متمايزة ومتخصصة.

ويشير التقرير إلى أن العمليات المالية التي تجري بالاتصال الإلكتروني المباشر ستشهد هي الأخرى نمواً كبيراً، كونها تتيح إجراء صفقات مالية ضخمة وما يتصل بها من مدفوعات على الصعيدين الوطني وعبر الوطني بجزء يسير من التكاليف والوقت الذي كانت تستغرقه سابقاً. وتشير التوقعات الراهنة للتمويل الإلكتروني إلى معدلات نمو ذات رقمين خلال السنوات القليلة القادمة. ويرتقب أن تتوسع الأنشطة المصرفية على شبكة الإنترنت بنسبة 25 في المائة سنوياً مقارنةً بـ 3 في المائة للصناعة المصرفية إجمالاً. وفي البلدان المتقدمة، من المتوقع أن يتحول نصف مجموع الأنشطة المصرفية و80 في المائة من أنشطة السمسرة إلى الاتصال الإلكتروني المباشر. ويتراوح هذان الرقمان في الاقتصادات الناشئة من 30 في المائة للأنشطة المصرفية الإلكترونية إلى 40 في المائة إلى السمسرة الإلكترونية.

وينوه تقرير الأونكتاد بشأن التجارة الإلكترونية إلى التحديات التي تجابه مقدمي الخدمات المالية، ولا سيما في الاقتصاديات النامية والانتقالية، حيث سيتعين عليهم الوفاء بالتكاليف الابتدائية المرتفعة والتصدي للتعقيد التكنولوجي الذي يتسم به اعتماد الدفع بالاتصال الإلكتروني المباشر كي يتمكنوا من الارتقاء إلى درجة "الاستعداد للتمويل الإلكتروني". ولا تزال التكنولوجيا غير قادرة على تلبية احتياجات المدفوعات المرتفعة القيمة والمدفوعات الجزئية في المعاملات بين الشركات والمعاملات بين الشركات والمستهلكين على حد سواء. ولم تتجاوز تكنولوجيات الدفع والتمويل بالوسائل الإلكترونية مرحلة مبكرة من مراحل التوحيد، ولا تزال الصناعة حائرة بين نماذج وحلول متنافسة. ويتبين أن الوعود التي توقعت نجاحاً باهراً لإجراء الأنشطة المصرفية والمدفوعات بالاتصال الإلكتروني دون غيره من السبل كانت وعوداً مبالغاً فيها إلى حد بعيد، إلا أن ضغوطاً تمارَس على المصارف وغيرها من الجهات التقليدية المقدمة للخدمات المالية لكي تعتمد استراتيجيات شرسة في مجال الإنترنت وتزيد سريعاً خدماتها

المتاحة بالاتصال الإلكتروني المباشر. وينظر التقرير في الحلول التي يمكن تطبيقها على قطاعات أخرى من قطاعات التجارة الإلكترونية.

تقديرات تعوزها الدقة

لم يحظى أي قطاع اقتصادي بالاهتمام الكبير الذي حظي به قطاع التجارة الإلكترونية الذي كان، وما يزال، محلاً للتنبؤات بعيدة المدى وتصريحات قاطعة بشأن مستقبله الواعد. واستخدم أصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية والمحللون الماليون والجمهور عموماً هذه الأرقام المضخمة بتهور في اتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار في الشركات الناشئة وسوق الأوراق المالية - وكثيراً ما أدى ذلك إلى عواقب وخيمة.

وتقدم شركات القطاع الخاص جانباً كبيراً من بيانات التجارة الإلكترونية، وهي تنشر بصفة منتظمة تقارير عن آخر المستجدات في هذا المجال، بما في ذلك تقديرات النمو في الأمد القصير والمتوسط. غير أن هذه الأرقام تتباين تبايناً كبيراً تبعاً للمنهجيات والتعاريف والمؤشرات المستخدمة. فعلى سبيل المثال، تراوحت تقديرات التجارة الإلكترونية العالمية فيما بين الشركات في العام الفائت بين 200 بليون دولار (Morgan Stanley) و604 بلايين دولار (Forrester Research). ويستعرض تقرير الأونكتاد هذه الحالة ويقدم مقترحات حول ما تستطيع الحكومات عمله لأجل توفير مزيد من البيانات الإحصائية الموثوق بها عن التجارة الإلكترونية.

*****

سيوفر تقرير الأونكتاد عن التجارة الإلكترونية والتنمية لعام 2001 أداة مرجعية يستخدمها واضعو السياسات ومنفذوها في البلدان النامية وتستخدمها فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي أنشئت تحت سلطة الأمين العام لإيجاد وسائل جديدة ومبتكرة وسريعة التطبيق تتيح تعميم فوائد الثورة الرقمية وتلافي احتمالات انقسام العالم إلى نصفين أحدهما "ثري معلوماتياً" والآخر "فقير معلوماتياً" وستعقد فرقة العمل، التي يمثل أعضاؤها القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني وأهل العلم فضلاً عن قادة الاقتصادات النامية والانتقالية والمتقدمة تكنولوجياً، اجتماعها الأول في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

يمكن الاطلاع أيضاً على هذا البيان الصحفي على العنوان التالي في شبكة الإنترنت:

http://www.unctad.org/en/press/pressref.htm

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالسيد Jean Gurunlian, Director, Division for Services Infrastructure for Development and Trade Efficiency, tel: +41 22 907 5544, fax: +41 22 907 0052, e-mail: jean.gurunlian@unctad.org **أو بـ** Alessandra Vellucci, Press Officer, tel: +41 22 907 4641, fax: +41 22 907 0043, e-mail: Press@unctad.org.

- - - - -